

إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تفعيل الحوار القطاعي بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيدة الوزيرة المحترمة،

استحضارا للمرجعيات الوطنية المؤسسة للحوار الاجتماعي، ولا سيما تلك المنصوص عليها في الفصل 8 من دستور المملكة (... تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون...)، وأخذا بعين الاعتبار للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الموجه للأمم بمناسبة الذكرى الـ19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، والتي جاء في منصوصها: "بأن الحوار الاجتماعي واجب ولا بد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع..."،

وحيث أن منشور للسيد رئيس الحكومة رقم 2017/02 قد حث على ضرورة تفعيل الحوار القطاعي، كما وجهت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مراسلة للسيدات والسادة الوزراء رقم 538 بتاريخ 4 مارس 2022 حول تفعيل "الحوار الاجتماعي القطاعي"، بهدف إيجاد حلول ممكنة وعملية للملفات ذات الأولوية التي ستمكن من تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاع وكذا بالمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الوصاية على أمل التوصل إلى اتفاقات مثمرة وعملية في آجال معقولة.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- عن التدابير والجراءات التي قمتم بها لتفعيل الحوار الاجتماعي بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وعن أهم خلاصاته؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

السطي خالد